التحليل المالي من منظور سيولة/استحقاق

إن موضوع تحليل الميزانية تقوم به المؤسسة في وقت معين في قائمة تحدد فيها ممتلكاتها من الأصول، وما عليها من ديون لتحديد ذمتها المالية (يسمى التحليل الذمي)، ومن خلال هذه الميزانية يمكن معرفة مصادر نشاط المؤسسة ثم استخلاص اتجاهاتها، واكتشاف أسباب النجاح والفشل التي تسببت في عرقلة نشاط المؤسسة، ويشترط أن تكون الميزانية واضحة، دقيقة وحقيقية، بحيث يمكن للمطلع عليها استخلاص النتائج أثناء التحليل بكل سهولة والحكم على مدى أهمية المؤسسة. ويساعد هذا المنظور في تحديد احتمال حدوث عسر مالي وإفلاس المؤسسة، وبالتالي عدم قدرتها على تسديد التزاماتها، وهذا ما يهتم به البنوك عند دراسة امكانية حصول المؤسسة على قروض.

I. ماهية التحليل المالي سيولة استحقاق

1. تعريف التحليل المالي سيولة استحقاق: يهتم التحليل المالي سيولة استحقاق بخطر التوقف عن الدفع أي خطر العسر المالي والافلاس، وبالتالي يظهر الزمن كمعيار أساسي في هذا التحليل، فهو يعتبر المؤسسة كوحدة قانونية ذات ذمة مالية لها ممتلكات وعليها التزامات، حيث يتم تحديد هذه الذمة من خلال عناصر الأصول والخصوم.

2. أساس التحليل المالي سيولة استحقاق: يركز هذا التحليل على تصنيف عناصر الميزانية حسب مفهومي السيولة والاستحقاق أي وفقا لمبدأين هما: : درجة السيولة المتزايدة للأصول و درجة الاستحقاقية المتزايدة للخصوم آخذين بعين الاعتبار المدة (مبدأ السنوية) كمؤشر بين العناصر الثابتة والمتداولة وبين القصيرة والطويلة الأجل أو الدائمة.

II. الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

إن الميزانية المحاسبية كما هي مقدمة في نظام المحاسبة المالية تستجيب لمجموعة من المتطلبات القانونية، الاقتصادية، الضريبية والمحاسبية. وهي لا تستجيب لمستلزمات التحليل المالي لذلك أصبح من الضروري القيام ببعض التصحيحات للانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية عن طريق دمج بعض العناصر للحصول على مجموعات لها معنى مالي، وحتى تستجيب للتحليل المالي من منظور سيولة استحقاق. وفي ما يلي يتم التطرق لمختلف التعديلات الواجبة للانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

1. تعريف الميزانية المالية: تعرف على أنها ميزانية محاسبية معدلة بالاعتماد على مبدأ السيولة المتزايدة للأصول والاستحقاقية المتزايدة للخصوم، حيث يعني مبدأ السيولة المتزايدة ترتيب عناصر الأصول حسب المدة اللازمة لتحولها إلى سيولة (أقل من سنة أو أكثر من سنة)، ويتم ترتيب عناصر الأصول حسب هذا المبدأ تصاعديا من الأقل سيولة (التثبيتات) إلى الأكثر سيولة (حسابات الخزينة). ويعني مبدأ الاستحقاقية المتزايدة ترتيب عناصر الخصوم حسب آجال تسديدها، ويتم ترتيب عناصر الخصوم وفقا لهذا المبدأ تصاعديا من منعدمة الاستحقاقية (الأموال الخاصة)، إلى الأقل استحقاقية (الخصوم غير الجارية) إلى الأكثر استحقاقية (الخصوم الجارية).

2. تعديل ومعالجة عناصر الميزانية:

أ. **تعديل عناصر الأصول:** يمثل جانب الأصول مختلف الاستعمالات الاقتصادية التي اهتلكتها المؤسسة وترتب حسب **درجة السيولة المتزايدة والسنوية،** وحسب هذا التقسيم فان الأصول تحتوي على قسمين أساسيين هما:

أعلى الميزانية: تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة لأكثر من دورة استغلالية.

أسفل الميزانية: تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة في الدورة الاستغلالية .

إذا التعديلات التي تظهر على مختلف عناصر الأصول هي كما يلي:

- **التثبيتات:** تظهر في المجموعة الثانية وتشمل مجموع الممتلكات التي تشارك في عدة دورات انتاجية أما تحويلها إلى نقود سائلة فيتم بواسطة دورة مالية طويلة الأجل (أكثر من سنة) وهي تشمل التثبيتات المعنوية (باستثناء مصاريف التنمية والتطوير)، المادية (العينية) والتثبيتات المالية. وتصنف هذه التثبيتات في **الأصول الثابتة** .
- **المخزونات:** تعتبر المخزونات أساس النشاط الاستغلالي للمؤسسة، فهذه الأخيرة تقوم بتحديد المخزونات وتصنيفها، وذلك بتحديد **مخزون الأمان أو العمل**:الذي يعبر عن الحد الأدنى من المخزون الذي يضمن استمرار النشاط العادي للمؤسسة والذي يبقى في حوزتها لعدة سنواتّ. وحسب هذه الطريقة فإن المؤسسة تجمد جزء من المخزونات التي بحوزتها لمواجهة التغيرات التي تحدث في الإنتاج بسبب تأخير، نُدرة أو انعدام في التوريد أو زيادة في الطلبيات بدرجة أكبر من الإنتاج، **لذا يُضم هذا النوع من المخزونات (أي مخزون الأمان) إلى الأصول الثابتة** و الباقي مع **الأصول المتداولة (قيم قابلة للتحصيل)**.

- **الحقوق**: وتمثل كل حقوق المؤسسة لدى الغير. وتشتمل على ما يلي:

- **سندات المساهمة**: يعتبر صاحب سند المساهمة شريك في رأس مال المؤسسة ويتحصل في النهاية على ربح السهم، حيث تبقى لدى المؤسسة لمدة تفوق السنة لذا تضم إلى **الأصول الثابتة**. في حالة **التنازل (أو بيع)** عن هذه السندات أو جزء منها **بشيك أو نقدا** فتصنف ضمن **الأصول المتداولة (قيم جاهزة) تضاف الى البنك، أو إلى الصندوق على هذا الترتيب؛**

- **سندات التوظيف**: هي عبارة عن سندات تشتريها المؤسسة لتحصل من خلالها على دخل (صاحب سند التوظيف يحصل على فائدة) وتستعمل عادة في المدى القصير لذلك تصنف في **الأصول المتداولة (قيم قابلة للتحصيل)**. في حالة **التنازل (أو بيع)** عن هذه السندات أو جزء منها **بشيك أو نقدا** فتصنف ضمن **الأصول المتداولة (قيم جاهزة) تضاف الى البنك، أو إلى الصندوق على هذا الترتيب؛**

- **حسابات الزبائن**: عادة تكون المهلة الممنوحة للزبائن لا تتعدى في مجملها ثلاثة (03) أشهر، لذلك في الحالات العادية تصنف في **الأصول المتداولة (قيم قابلة للتحصيل)**.

- في حالات اخرى يتعذر على الزبون الوفاء بدينه في المهلة المحددة فيطلب تمديد الأجل لمدة طويلة (أكثر من سنة) يصنف في هذه الحالة في **الأصول الثابتة**.

- **أوراق القبض**: كما هو الشأن بالنسبة لحساب الزبائن فإن أوراق القبض تستحق الدفع في أجل أقصاه ثلاثة (03) أشهر، فهي تصنف في **الأصول المتداولة (قيم قابلة للتحصيل)**.

- في حالة تعذر على المسحوب عليه تسديد قيمة الورقة وطلب تمديد المدة لأكثر من سنة يصنف في هذه الحالة في **الأصول الثابتة**.

- **في بعض الحالات الأخرى يخصم المستفيد الأوراق الموجودة بحوزته فتصنف في هذه الحالة ضمن الأصول المتداولة (قيم جاهزة) بشيك تضاف الى البنك، نقدا تضم إلى الصندوق.**

- أما بالنسبة للحقوق التي هي تحت تصرف المؤسسة كحساب **البنك والصندوق** فهي تصنف في **الأصول المتداولة (قيم جاهزة)**.

يقوم المحلل بإجراء تعديلات و فق المعطيات الموجودة، وهو الأساس في عملية الانتقال وذلك بضم عناصر من المجموعة الثالثة والمجموعة الرابعة إلى القيم الثابتة يبرز لنا في الأخير عدة كتل مالية هي:

أ- **الأصول الثابتة المعدلة** : تشمل عناصر المجموعة الثانية (**التثبيتات**) مع إضافة سندات المساهمة و السندات التي تفوق السنة بالإضافة إلى مخزون الأمان وباقي عناصر الحقوق؛

ب- **الأصول المتداولة المعدلة**: تحتوي على ثلاثة قيم وهي:

- **قيم الاستغلال**: تحتوي على جميع أشكال المخزون باستثناء مخزون الأمان؛
- **القيم قابلة للتحقيق**: تشمل على حقوق المؤسسة من المجموعة الرابعة؛
- **القيم جاهزة**: تضم حساب النقديات كالبنك و الصندوق.

ب. **تعديل عناصر الخصوم**: تبين لنا الخصوم مصادر التمويل المتوفرة لدى المؤسسة، فمنها ما هو داخلي مثل الأموال الخاصة ومنها ما هو خارجي مثل الديون. وترتب الخصوم حسب مبدأ الاستحقاقية، وتتمثل في ما يلي:

- **الأموال الخاصة**: وهي كل الأموال التي جاء بها إما صاحب أو أصحاب المؤسسة أو أبقوها تحت تصرفهم بصفة دائمة مثل: رأس المال، الاحتياطات، مؤونة الخسائر والتكاليف غير المبررة بعد الضريبة، نتيجة الدورة، ترحيل من جديد، علاوات الإصدار، إعانات الاستثمار أو الاستغلال، وبالتالي فإن إستحقاقيتها ضئيلة جدا أو معدومة. **وتصنف الأموال الخاصة في الميزانية المحاسبية كأموال خاصة في الميزانية المالية**، وتصنف **الأموال الخاصة ضمن الأموال الدائمة**.
- **الديون**: وهي تمثل **الخصوم غير الجارية والخصوم الجارية في الميزانية المحاسبية**، وهي تعبر عن كل الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من الغير. وتبعا لدرجة استحقاقيتها يمكن تقسيمها إلى:

- **الخصوم غير الجارية**: هي الديون التي تفوق مدتها السنة لدى المؤسسة والموجهة عادة لتمويل الأصول الثابتة. وبالتالي تصنف هذه الديون **كديون طويلة ومتوسطة الأجل** ضمن **الأموال الدائمة** في الميزانية المالية.
- **الخصوم الجارية**: هي كل الديون التي لا تتجاوز السنة من تاريخ استحقاقها والموجهة عادة لتمويل الأصول المتداولة. وتصنف هذه الديون في **الديون قصيرة الأجل** في الميزانية المالية.

يقوم المحلل المالي في جانب الخصوم كذلك بإجراء تعديلات وفق المعطيات الموجودة، وهو أساس عملية الانتقال وبالتالي يبرز لنا في الأخير عدة كتل مالية هي:

أ- الأموال الدائمة: تضم كل الأموال التي تبقى تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ولفترة تفوق السنة مهما كان مصدرها فهي تشتمل على:

- الأموال الخاصة؛
- الديون طويلة ومتوسطة الأجل.

ب- الديون قصيرة الأجل:

ملاحظة: يتم معالجة نتيجة الدورة كالتالي:

1. **إذا كانت نتيجة الدورة ربح (موجبة)**: يكون الترحيل من جديد له حالتين:

- **الترحيل من جديد موجب**: يتم التعامل مع هذه الحالة كما يلي، مثلا:

نتيجة الدورة = 25000 ترحيل من جديد=35200

نتيجة الدورة + ترحيل من جديد = 25000+ 35200= **+60200** في هذه الحالة نعتبر (**+60200**) هي أرباح المؤسسة المحققة يتم توزيعها وفقا لما هو مطلوب.

- **الترحيل من جديد سالب**: يتم التعامل مع هذه الحالة كما يلي، مثلا:

- نتيجة الدورة = 25000 ترحيل من جديد= (9500)

نتيجة الدورة + ترحيل من جديد = 25000+(- 9500)= **+15500** في هذه الحالة نعتبر (**+15500**) هي أرباح المؤسسة المحققة يتم توزيعها كما هو مطلوب.

أو

- نتيجة الدورة = 25000 ترحيل من جديد= (95000)

نتيجة الدورة + ترحيل من جديد = 25000+(- 95000)= **– 70000** في هذه الحالة نعتبر (**– 70000**) هي خسائر المؤسسة، التي لا يمكن توزيعها، وتصنف هذه القيمة في الترحيل من جديد.

2. إذا كانت نتيجة الدورة خسارة (سالبة): يكون الترحيل من جديد له حالتين:

– **الترحيل من جديد موجب**: يتم التعامل مع هذه الحالة كما يلي، مثلا:

- نتيجة الدورة = (20000) ترحيل من جديد= 39500

نتيجة الدورة + ترحيل من جديد = (–20000) +39500=**+19500** في هذه الحالة نعتبر (**+19500**) هي أرباح المؤسسة المحققة يتم توزيعها كما هو مطلوب.

أو

- نتيجة الدورة = (20000) ترحيل من جديد= 3950

نتيجة الدورة + ترحيل من جديد = (–20000) +3950= **–16050** في هذه الحالة نعتبر (**–16050**) هي خسائر المؤسسة، التي لا يمكن توزيعها، وتصنف هذه القيمة في الترحيل من جديد.

– **الترحيل من جديد سالب**: يتم التعامل مع هذه الحالة كما يلي، مثلا:

- نتيجة الدورة = (20000) ترحيل من جديد= (95000)

نتيجة الدورة + ترحيل من جديد = (–20000) +(–95000)= **–115000**في هذه الحالة نعتبر (**–115000**) هي خسائر المؤسسة، التي لا يمكن توزيعها، وتصنف هذه القيمة في الترحيل من جديد.

III. عرض الميزانية المالية : يتم عرضها في شكلين هما الميزانية المالية المفصلة والميزانية المالية المختصرة

1- الميزانية المالية المفصلة: تختلف أشكال الميزانية باختلاف حجم العناصر المكونة لها، وهي مرتبة حسب **درجة سيولة المتزايدة للأصول** وحسب **درجة الاستحقاقية المتزايدة للخصوم**، مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة، فالمجاميع هي التي تُستعمل كمعطيات في التحليل المالي، ولهذا تظهر لنا الميزانية المالية **عـادة** على النحو التالي:

الميزانيـة الماليـة المفصلة

الأصول	المبالغ الصافية	الخصوم	المبالغ الصافية
I. الأصول الثابتة:		I. الأموال الدائمة:	
تثبيتات معنوية		1. الأموال الخاصة:	
تثبيتات مادية أو عينية		رأس مال الشركة	
تثبيتات مالية		الاحتياطات	
مخزون الأمان		الترحيل من جديد	
سندات المساهمة		اعانات الاستثمار	
كفالات مدفوعة		مؤونة الأعباء و الخسائر	
.....		....	
		2. ديون طويلة ومتوسطة الأجل:	
		موردو الاستثمارات	
		ديون الاستثمارات	
		القروض المصرفية طويلة الأجل	
II. الأصول المتداولة:		II. د.ق.أ :	
1. قيم الاستغلال:		القروض المصرفية	
بضائع		موردو الخدمات والمخزونات	
مواد و لوازم		ضرائب اجتماعية	
منتجات تامة ونصف تامة الصنع		ضرائب على الأرباح	
2. قيم قابلة للتحقيق :		أرباح موزعة على الشركاء	
زبائن		خزينة الخصوم	
زبائن- أوراق قبض		.....	
زبائن مشكوك فيهم		.....	
.....		.....	
القيم الجاهزة :			
البنك			
الصندوق			
مجموع الأصول	**X**	**مجموع الخصوم**	**X**

2- **الميزانية المالية المختصرة**: الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يُظهر المجاميع الكبرى للميزانية المالية، وذلك حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول، مع المراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، وتأخذ الميزانية المالية المختصرة الشكل التالي:

الميزانيـة الماليـة المختصرة

الأصول	المبلغ	النسبة	الخصوم	المبلغ	النسبة
I. الأصول الثابتة		مجموع الأصول الثابتة / مجموع الأصول ×100%	**I. الأموال الدائمة**		مجموع الأموال الدائمة / مجموع الخصوم ×100%
			1. الأموال الخاصة		مجموع الأموال الخاصة / مجموع الخصوم ×100%
			2. الديون طويلة الأجل		مجموع الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم ×100%
II. الأصول المتداولة		مجموع الأصول المتداولة / مجموع الأصول ×100%	**II.الديون قصيرة الأجل**		مجموع الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم ×100%
1. قيم الاستغلال		مجموع قيم الاستغلال / مجموع الأصول ×100%			
2. قيم قابلة للتحقيق أو للتحصيل		مجموع قيم قابلة للتحصيل / مجموع الأصول ×100%			
3. قيم جاهزة		مجموع قيم جاهزة / مجموع الأصول ×100%			
مجموع الأصول		**100%**	**مجموع الخصوم**		**100%**